

كانت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في السابق تحضر اجتماع الجمعيات العمومية العادية وغير العادية للنقابات، الا ان بعض القيادات النقابية رأّت حينها أن حضور ممثل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لاجتماعات العمال المتعلقة بعملهم النقابي يشكل مخالفة لاتفاقيات العمل وانتهاكا للحرية النقابية وتدخل في الشؤون الخاصة بالنقابات العمالية، فقامت إحدى الجمعيات العمومية في ثمانينات القرن الماضي بالتعدي على مندوب وزارة الشؤون وطرده وعدم الموافقة على حضوره اجتماعهم ومن يومها لم تعد وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل تحضر الاجتماعات العمالية إلا نادراً وبالحفا خشية التصادم مع العمال، لا بدافع احترام اتفاقيات العمل، مثلما يدعي بعض مسؤوليها هذه الايام. وقد اتفقت القيادات النقابية في القطاع الحكومي والنفطي بعد هذه الحادثة على قيام اتحاد البترول بالاشراف على انتخابات نقابات القطاع الحكومي وقيام اتحاد نقابات العاملين في القطاع الحكومي بالإشراف على انتخابات نقابات القطاع النفطي لضمان نوع ما من الحيادية والرقابة النزيفة على العمل النقابي، واستمر الوضع على هذه الحال حتى أواخر التسعينات، حيث أخذ كل اتحاد مهني بالاشراف على انتخاب مجالس إدارات النقابات المنضمة إليه، ومن هنا ابتدأ الفساد النقابي يدب في أوصال المنظمات العمالية، واخذت ظاهرة ما يسمى «احتكار مجالس إدارات النقابات بالنمو»، انطلاقاً من الطائفية والقبلية، إلى أن وصلت إلى العائلية، فأصبحنا نرى الأشقاء وأبناءهم وابناء عمومهم من الدرجة الأولى اعضاء في مجلس ادارة المنظمة النقابية يمثلون عمالاً لم يختاروهم ولم يستشروا بهم.

وهو وضع ما كان له أن يبرز بهذه الصورة البشعة لو لم يحظ بمباركة بعض قيادات قطاع العمل في وزارة الشؤون قبل فصله عن الوزارة، التي مكنت الفساد النقابي من العبث والتلاعب في لوائح بعض النقابات العمالية، مما أدى إلى اقضاء الجمعيات العمومية وتشويه العمل النقابي وإطلاق يد مجالس إدارة النقابات في كل شؤون المنظمات العمالية بما في ذلك ممارسة دور الجمعيات العمومية، حتى إن أحد مجالس إدارات نقابات القطاع الحكومي تم تشكيله في ديوانية مسؤول كبير سابق في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في تحالف غير معلن لقوى الفساد الرسمي والعمالي.

فالأزمة النقابية التي تضرب اليوم بأطنابها وتلقي بظلالها على الساحة العمالية والنقابية ليست أزمة اتحاد عام ولا أزمة مجالس إدارات نقابات عمالية، تم حلها من قبل جمعياتها العمومية، بل هذه العناوين مجرد نتائج طبيعية لنهج فاسد لم يعد مقبولاً نقابياً وعمالياً.

وهو وضع نأمل في أن يتم تصحيحه عاجلاً غير آجل من خلال الجمعيات العمومية للنقابات العمالية، باعتبارها أعلى سلطة نقابية؛ فهذا واجبها وهذا ما تنتظره منها حركتنا النقابية عبر الانتخابات النقابية التي ستجرى في شهري يناير وفبراير المقبلين، وهو ما يتطلب منها من الآن الإعلان عن رفض إشراف قوى الفساد النقابي على سير العملية الانتخابية، وان تتولى الجمعيات العمومية بنفسها مقاليد الأمور من خلال اختيار لجنة إشراف من أعضاء الجمعيات العمومية تتوافق عليها القوائم الانتخابية المتنافسة اذا ما ارادت بالفعل الخلاص من هذا النهج الفساد الذي اضر بالحركة النقابية ومصالح عمالها.

وما التوفيق إلا بالله.



عوض شقير الهطيري

نائب مدير معهد الثقافة
الاتحاد العام لعمال الكويت

shaqair@gmail.com

أزمة نهج.. لا أزمة نقابات